الميثاق
الاثنين : 7 / 1 / 2013م
الموافق :25 / صفر / 1434هـ
العدد: (1643)

قاضٍ بإب يودع عاملة نظافة في سجن للرجال

قام قاضٍ في محكمة شرق إب بإيداع إحدى عاملات النظافة في سجن المحكمة المخصص لسجن الرجال.

ونقل موقع المصدر اونلاين عن مصدر في المحكمة إن عاملة النظافة والتي تدعى سوسن الإبي ظلت في السجن حتى الظهيرة، بعد شكوى زوجها، وتدخل رئيس محكمة الاستئناف للإفراج عنها.

وأضاف: أن القاضي تعلل بعدم قيام عاملة النظافة بواجبها، «مما دفعه لسجنها».

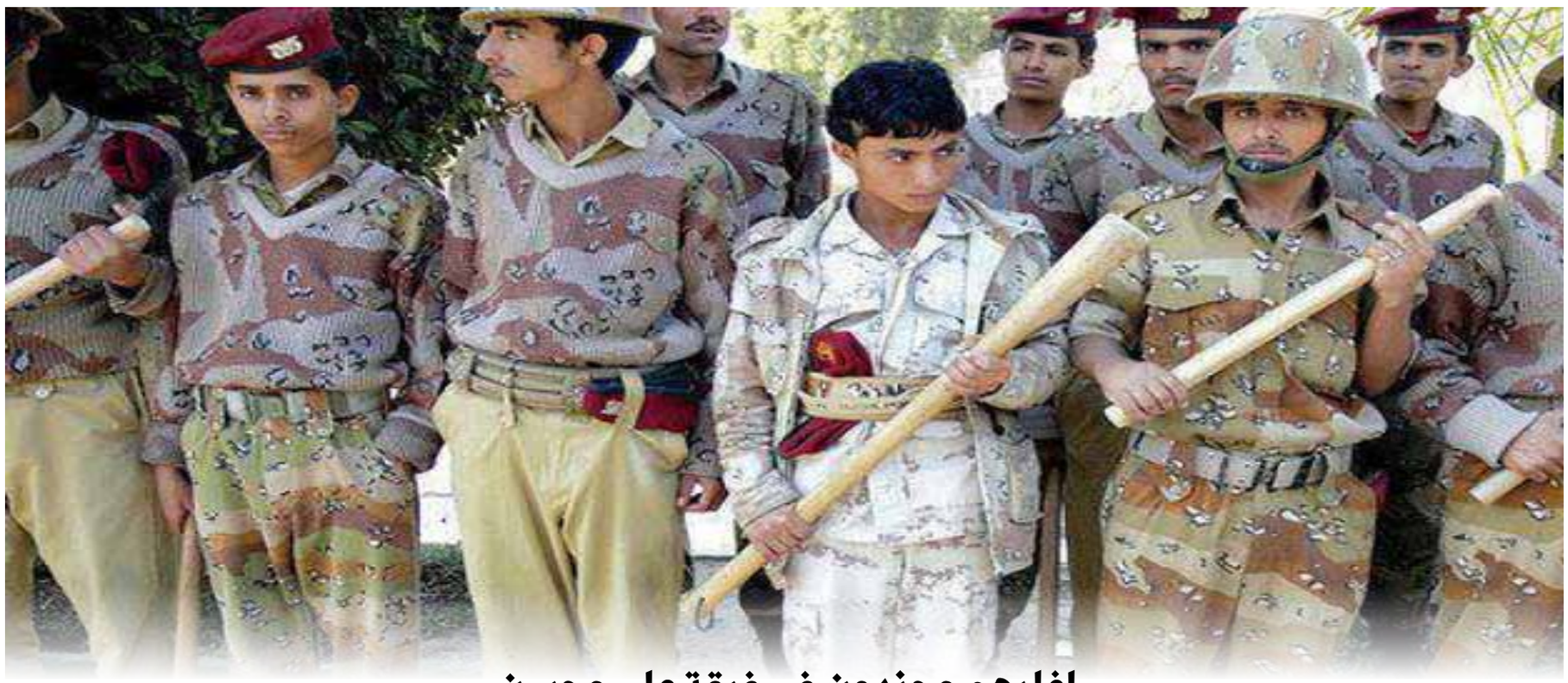

اغلبهم مجندون في فرقة علي محسن

اختصاصيون ومواطنون: أوقفوا تسليم أطفالنا لعصابات الموت

أشارت عدد من التقارير الدولية والمحلية إلى تفاقم ظاهرة تجنيد الاطفال في اليمن وخصوصاً منذ اندلاع الأزمة السياسية مؤخراً وقد رصدت أن ما يزيد عن ٪30 من الاطفال تم تجنيدهم في صفوف الجيش وبالذات في صفوف الفرقة الاولى مدرع، ناهيك عن الاطفال الذين تم استقطابهم في الجماعات المسلحة القبلية وغيرها.. حول الاسباب المؤدية لتزايد تجنيد الاطفال ودور المجتمع في ذلك وما هي التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة استطلعنا بعض الآراء.. فإلى الحصيلة:

استطلاع: هناء الوجيه

< البداية كانت مع الاخت رضية الفقيه- ربة بيت - والتي تحدثت قائلة: نعرف كثيراً من الأسر التي تفخر بأنها استطاعت أن تجند أطفالها وذلك لأن الراتب يساعد على مواجهة الظروف الاقتصادية القاسية وكثيراً من الأسر تسعى لتجنيد أطفالها وتعتبر ذلك فرصة لضمان الحصول على عمل، ربما تدرك الأسر بعد فوات الآوان خطورة ذلك ولكن في الغالب يكون دافع تحسين الوضع المعيشي وضمان فرصة عمل من أهم أسباب التجنيد، أما الاستقطاب وخاصة في صفوف الجماعات المسلحة، فيكون بسبب الافكار التي تسرب اليهم والقناعات التي يتم غرسها وفي أغلب الحالات تكون الاسر غير راضية عن تلك الافكار وقد تجد صعوبة بالغة في استعادة أبنائها، وكل هذه الأمور تستدعي وقفة جادة ورقابة من المجتمع إيجابية تحمي الأبناء وتحمي حقوقهم وكذلك رقابة من الحكومة وتشريعات وقوانين وسعي جادٍ من أجل تحسين الظروف الاقتصادية لحماية الأطفال والمجتمع ككل.

تحسين الوضع المعيشي للأسرة دفع الأطفال للتجنيد

هناك قوى تستغل الأطفال وتعبئهم بالأفكار المتطرفة

مسؤولية كبيرة

ويقول الأخ أمين المسوري عامل بناء: ابني عسكري منذ سنتين عمره الآن ثمانية عشر عاماً ونحن نعتمد على راتبه بشكل كلي ، وقد سعيت كثيراً لتجنيده بعد إصابة قدمي في حادث سير، قبل ذلك كنت أعمل في مجال البناء وكنت أدبر مصاريف البيت والأولاد ولكن بعد الحادث لم يعد بمقدوري القيام بذلك وتحمل ابني مسؤولية كبيرة رغم صغر سنه.

إعادة تأهيل

< الأخ أحمد القرشي رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة في اليمن يقول:

- إن الاحداث التي شهدتها اليمن أظهرت بشكل كبير مشكلة تجنيد الاطفال وربما أن هذه الظاهرة تستند الى ثقافة قبلية ودينية تشجع على حمل السلاح وبذلك لابد من تضافر جهود منظمات المجتمع المدني وهيئات التوعية من أجل تسريح الاطفال المجندين والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع المدني والعمل على إيجاد تدابير عملية من قبل الحكومة من شأنها أن تعمل على تسريح الاطفال المجندين وإدماجهم مجدداً في المجتمع المدني.

نقلة نوعية

< المحامية غناء المقداد تقول: إن قرار الرئيس عبدربه منصور هادي الذي يقضي بعدم تجنيد الاطفال دون الـ١٨ عاماً في الجيش والامن هو نقلة نوعية ومقدمة لصدور تشريع قانوني يحضر تجنيد الاطفال، وهذه خطوة لابد منها لأن تجنيد الاطفال ما دون سن الـ١٨ عاماً أو استقطابهم في الجماعات المسلحة هو جريمة بكل المقاييس لأن الاطفال يتعرضون لخطر كبير في سن هم في أشد الحاجة لتوفير الرعاية والأجـواء الآمنة لهم ولابـد من أن تمنح لهم حقوقهم من تعليم وصحة وأمان وحماية، وبعد هذه الخطوة المشجعة والقرار الجيد الذي يعتبر خطوة في إطار تجريم تجنيد الاطفال لابد الآن من العمل على إيجاد تدابير عملية من الحكومة من شأنها معاقبة وردع كل من يستغل الاطفال ويزج بهم نحو المخاطر لأن الاطفال هم جيل المستقبل والكنز الغالي الثمين الذي يعول عليه في بناء المجتمع والمستقبل الافضل.

أكبر التحديات

< وفي ذات السياق يقول الاخ محمد بن بله مسؤول التعليم في منظمة اليونيسيف: إن من أكبر التحديات التي تواجه التعليم في اليمن وتسهم في تسرب العديد من الاطفال من التعليم هو الوضع الاقتصادي الذي يجعل الأسر تفكر في لقمة العيش والفائدة القريبة دون النظر نحو الافق البعيد لمستقبل الابناء، فينحدر أولئك الاطفال نحو ميادين العمل وربما نحو التجنيد بكل ما يحمل من مخاطر لهم وخاصة في السن الذي يحتاجون فيه للحماية والامـان النفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي، ما نحتاجه لحماية الابناء هو العمل الجاد وتضافر الجهود من أجل توعية المجتمع بضرورة استكمال ابنائهم لمراحل التعليم وحمايتهم من خطر المجازفة بهم في ميادين الصراعات والحروب ورفض تجنيدهم قبل سن الـ١٨ وإضافة إلى ذلك لابد من وضع تشريعات تجرم وتعاقب من يستغل الطفولة لأي سبب من الأسباب.

أوضاع اقتصادية

< ونختتم مع الاخت بشرى المقطري - اخصائية اجتماعية- والتي تحدثت قائلة: هناك أسباب اجتماعية عدة تسهم في دفع الاهالي بأبنائهم نحو التجنيد خروجاً من الأوضـاع الاقتصادية والمعيشية المتدنية التي تجبر كثير من الاسر للسعي والعمل على تجنيد أطفالهم في سن مبكرة وذلك لضمان إيجاد فرص عمل لهم حتى لو تطلب ذلك أن يحملوا السلاح، هناك ايضاً جانب آخر لابد من الحديث عنه وهو استقطاب بعض الجماعات الدينية المسلحة لتجنيد الاطفال في صفوفهم وهذا يكون غالباً خارج نطاق إرادة الاسرة ولا يكون بموافقة الأهل انما نتيجة تعرّض الاطفال لأفكار معينة وإخضاعهم لعمليات استدراج وإقناع تؤدي بهم الى الاندراج والاستسلام لتلك الجماعات، وفي كل الحالات والاطفال لابد أن يحاطوا بالرعاية والاهتمام والحماية ونحن بحاجة الى وعي مجتمعي كبير يوضح مخاطر انخراط الاطفال في الأعمال المسلحة لأن الاطفال أمانة في أعناقنا جميعاً وعلينا العمل من أجل حمايتهم وتوفير البيئة الآمنة لهم والعمل على الرفع من المستوى المعيشي للأسر لأن الضغط الاقتصادي والاوضاع المتدنية تشكل بيئة خصبة لظهور العديد من المظاهر الخاطئة التي تضر بالمجتمع وتهدد تماسكه وقوته.

بعد حملة تكفير وتشهير وفتوى بالقتل..

اصلاحيون يعرضون على سامية الاغبري التوبة

تصاعدت الهجمة ضد الصحفية والناشطة السياسية الاشتراكية سامية الأغبري من قبل اعضاء في حزب الإصلاح التي بدأت منذ القائها كلمة الأسبوع الماضي في مدينة دمت بذكرى اغتيال الامين العام للحزب الاشتراكي جار الله عمر وقام ناشطون وصحفيون ينتمون لجماعة الاخوان بحملة تحريض وتكفير وتهديد وتشويه لسمعتها, واوصاف بذيئة وغير لائقة..

إلى ذلك قام الناشط المنتمى للإصلاح أكرم الغويزي برفع دعوى قضائية ضدها في نيابة دمت سبقتها حملة تشهير وتأليب ضدها ماحدا ببعض المتطرفين بالتطوع لقتلها مالم تعلن توبتها.

واثارت كلمة الناشطة الاشتراكية غضب متطرفي الإصلاح بعد ان لمحت الى انهم يستقطبون الجماهير عبر قطمة رز وسكر وجالون زيت ووصفت التحالف بين القبيلة والدين والعسكر بالقبيح وهو ما استغلته الجماعات المتطرفة للنيل منها واتهامها بالإساءة للدين.

ولاقت الحملة ضدها استياءً واسعاً بين اوساط الصحفيين والناشطين معتبرين مايقوم به هؤلاء : حملة اخوانية ضد المعارضين واستغلال الدين كسيف مسلط على رقاب معارضيهم.

ودان مركز الإعلام الثقافي في بيان حملة التهديد والتشهير التي تعرضت له الصحافية والناشطة الحقوقية والسياسية سامية الاغبري.

واعتبر مركز الاعلام الثقافي الحملة «ضمن سلسلة حملات منظمة لاستهداف الناشطات الفاعلات في الساحة السياسية والصحافية تحت لافتات دينية للنيل منهن.

ودعا» نقابة الصحفيين اليمنيين ووزارة الإعلام ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الداخلية والجهات المعنية الوقوف بحزم إزاء هذه الحوادث التي تهدد حياة الصحفيين وتستهدف النيل من حرية التعبير والمهنية الإعلامية .

مذيعة بقناة سبأ تتعرض لتهديدات بالتصفية

تعرضت المذيعة في قناة سبا الفضائية نبراس عامر لإطلاق نار يوم أمس الأول على منزلها تبعه تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل مجهولين حد قولها على خلفية موقفها المناهض لثورة التغيير.

وقالت إن مجهولين قاموا بتهديدها بالاتصالات الهاتفية من أرقام محجوبة وعبر صفحتها في «الفيسبوك»، كما تعرضت لملاحقة سيارتها بدراجات نارية من قبل أشخاص غير معروفين.

وطالبت المذيعة نبراس أجهزة الأمن بحمايتها وبتحمل مسئولياتها، كما طالبت نقابة الصحفيين اليمنيين بالتضامن معها.

منظمة مدنية: (90) طفلاً ضحية الألغام والأجسام المتفجرة في أبين

بليغ الحطابي

قال حسين السيد- مدير مركز الرصد بمنظمة «ابن رشد» لحقوق الإنسان اليمنية- إن المنظمة رصدت خلال النصف الثاني من العام ٢٠١١ والعام٢٠١٢م العديد من الانتهاكات التي ارتكبت أثناء المواجهات التي دارت بين القوات الحكومية اليمنية وعناصر تنظيم القاعدة الذين سيطروا على المحافظة العام الماضي، ومنها ما جاء في تقرير المنظمة لشهر ديسمبر الماضي.

وأكد السيد أن تسعين طفلاً كانوا ضحايا هذه الأحداث وضحايا لقذائف المدفعية وصواريخ الطيران والألغام والقذائف غير المتفجرة وسقطوا مابين قتيل وجريح ومعاق ومشوه.

حيث رصدت المنظمة- ومقرها محافظة أبين- سقوط ٢١ قتيلاً من الأطفال و١٤ آخرين مشوهين من الألغام والقذائف غير المتفجرة و٣ أطفال معاقين من صواريخ الطيران والألغام والقذائف و٥٢ طفلاً جُرحوا بجروح مختلفة تنوعت بين خطرة وعميقة ومتوسطة وخفيفة.. بالإضافة إلى مئات القتلى والجرحى من البالغين الذين ما زالت المنظمة تعمل على حصرهم والتحقق من بياناتهم وسترفع بهم تقريراً شاملاً بعد الانتهاء من إعداده.

وقال السيد أن المنظمة تعمل كذلك على حصر عدد المنازل والمنشآت التي دمرت جراء الأحداث الأخيرة، إلى جانب الوضع الإنساني لسكان زنجبار بعد العودة والوضع الصحي والأمراض نتيجة التلوث البيئي وغيرها من الأمور التي سيتضمنها التقرير الذي سينشر قريباً.

ناشطة يمنية ترفع دعوى قضائية ضد فندق سياحي لإهماله حقوق المعاقين

ماجد عبدالحميد

أعلنت الناشطة المدنية (المعاقة) رجاء عبدالله أحمد المصعبي - اعتزامها رفع دعوى قضائية ضد فندق سياحي بالعاصمة صنعاء لعدم التزامه بحقوق ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) في بلادنا داخل قاعات وأروقة الفندق.

وأكدت رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان أمام عدد من الصحافيين والدبلوماسيين والمدنيين أنها تعتزم رفع دعوى قضائية ضد إدارة فندق تاج سبأ لمصادرته حقها في الصعود إلى المنصة الرئيسية بناء على دعوة القيادات المدنية لها لتمثيل المرأة والمشاركة في المؤتمر الصحفي الذي نظمته قيادة المنظمات المدنية والاتحادات والنقابات بقاعة الفندق.

وأضافت: «إن سبب نيتها رفع الدعوى القضائية لإلزام إدارة الفندق بالالتزام بقواعد وحقوق ومتطلبات المعاقين من خلال إنشاء مدرجات صغيرة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) ليتمكنوا من خلالها من الصعود إلى المنصات الرئيسية لإبداء أية آراء أو نقاشات أو مشاركات.

وبخصوص شروط اللجنة الفنية للحوار الوطني التي طرحتها على المنظمات المدنية للمشاركة في الحوار، أبدت المصعبي استغرابها الشديد من تلك الشروط التي وصفتها بـ(غير المسئولة وغير القانونية).

وقالت الناشطة رجاء- وهي ترأس أيضاً مدير إدارة جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى بوزارة الصحة: «على الفنية أن تعي تماماً أن أي حوار وطني شاملٍ في أي مكان وزمان لا بد أن يكون حواراً شاملاً تشارك فيه كافة الأطياف بدون استثناءات أو قيود أو شروط أو إملاءات مسبقة».

ودعت القائمين على اللجنة الفنية إلى عدم التدخل في شئون المنظمات والفئات الشبابية من خلال وضع شروط تعجيزية والاكتفاء بأداء دورها المناط بها كجهة فنية تقوم على الإعداد والتنظيم لعقد المؤتمر..

وتساءلت: كيف نريد من مؤتمر الحوار الوطني أن ينجح ويخرج بلادنا من أزمتها الراهنة، ونحن مازلنا نضع أمامه العقبات والصعوبات والشروط التعجيزية وغير المبررة.